

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الثلاثمائة وثلاث وثلاثون بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الأربعاء ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، الساعة ١٥/٠٥

الرئيس: السيد خورخيه لوموناكو (المكسيك)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.15-09291(A)



* 1 5 0 9 2 9 1 *

الرئيس: أُعِلِّقُ افتتاح الجلسة العامة ١٣٣٣ لمؤتمر نزع السلاح. سنواصل، على نحو ما اتفقنا عليه في وقت سابق من بعد ظهر هذا اليوم، مناقشتنا التفاوضية المكرسة للمواضيع المحددة في جدول أعمال المؤتمر. والآن أود أن أعطي الكلمة للسفير بيونتينو من ألمانيا.

السيد بيونتينو (ألمانيا): السيد الرئيس، سأحاول الإدلاء ببياني على نحو مفيد بالمعنى الذي أشرت إليه، عبر معالجة البنود التي تم تحديدها في جدول الأعمال. لكنني أود تناول هذه البنود بطريقة متوازنة إلى حد ما، ولذا سأنتقل إلى أربعة من البنود الأساسية لأنني أرى أنه لا بد من تحقيق توازن في معالجة البنود الأربعة. فالتركيز على بند واحد فحسب لن يعكس موقفنا على نحو كامل حقاً.

لكن في البداية، السيد الرئيس، أود أن أشكركم على الترتيبات المتخذة لعقد هذه الجلسات والإسهام فيها بأفكار جديدة. فنحن بحاجة إلى نهج ديناميكي من أجل حل المشاكل القائمة منذ فترة طويلة في مؤتمر نزع السلاح. ولا شك أن تحسين الاتصال وتبادل الأفكار بين أعضاء المؤتمر أمران يكتسيان أهمية قصوى من أجل التغلب على حالة الجمود التي كثيراً ما يتم الإعراب عن الأسف بشأنها في المؤتمر.

ولذا نرى أن اتباع نهج شفاف، شامل للجميع، وموجه نحو تحقيق توافق الآراء ينطوي على أكبر الإمكانيات لتحقيق النجاح. وعلى نحو ما ذكرت من قبل، أرى أن مؤتمر نزع السلاح جدير بأن ينال كل دعم ممكن باعتباره المنتدى الوحيد المعترف به عالمياً لإجراء المفاوضات بشأن نزع السلاح. وليس بإمكاننا الاختباء وراء الأنظمة الإجرائية وأساليب المرافعة الرسمية أو الخطائية، بل يتعين أن نركز الإرادة السياسية القائمة على النهوض بعملنا المتعلق بالبنود الأساسية المدرجة في جدول أعمالنا.

وفيما يتعلق بدراسة مجموعة من الأفكار والنهج المتعارضة لتحقيق القضاء التام على الأسلحة النووية، تقترح ألمانيا التركيز على القواسم المشتركة الحالية من خلال تحديد مجموعة من "أحجار الأساس" الملموسة والعملية، ومواصلة نزع الأسلحة النووية والقضاء النهائي عليها، وفي الوقت نفسه، التخلص نهائياً من التهديد بالآثار الوخيمة التي ستلحق بالحالة الإنسانية نتيجة لاستخدام تلك الأسلحة. وفي هذا السياق، ينبغي إحراز التقدم من خلال تدابير عملية وفعالة، وتدابير بناء الثقة، ولا سيما من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية.

واسمحوا لي بأن أشير في هذا السياق إلى أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تدين بوجودها ذاته لتفاهم مفاده أن الحرب النووية يجب ألا تُشَنَّ أبداً. ومن المهم في الوقت نفسه التأكيد على أن هذا التفاهم ينبغي أن يكون شاملاً للجميع إذا كان له أن يؤدي إلى نتائج ملموسة، وإذا كان يُراد به تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونحن نعمل على أساس الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠١٠، التي تؤكد من جديد تعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية، على نحو لا لبس فيه، بالإزالة التامة لترساناتها النووية بما يفضي إلى نزع السلاح النووي، وهو الأمر الذي تلتزم به جميع الدول الأطراف

بموجب المادة السادسة من المعاهدة. وينص الإجراء ٥ من خطة العمل على التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بالإسراع في إحراز تقدم ملموس بشأن الخطوات التي من شأنها أن تفضي إلى نزع السلاح النووي، على النحو الوارد في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠٠٠. ويكتسي التحضير لمؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠١٥ في نيويورك أهمية قصوى من أجل تعزيز هذه العملية.

ونؤكد ضرورة قيام جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتخفيض المنهجي والمستمر لجميع أنواع الأسلحة النووية، بما في ذلك الأسلحة غير الاستراتيجية وغير المنشورة، في إطار نهج براغماتي، تدرجي وتجميعي، يرمي إلى إزالة تلك الأسلحة تماما. وفي هذا الصدد، كان التركيز حتى الآن على إبرام اتفاقات ثنائية بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية في إطار الجهود الثنائية المبذولة لنزع السلاح النووي. وقام كلٌّ من الولايات المتحدة وروسيا بتخفيض ترسانته النووية بدرجة كبيرة بعد الحرب الباردة. غير أنه لا يزال يتعين بذل الكثير من الجهود تحقيقا لهذه الغاية. ونحث الولايات المتحدة وروسيا على إحراز مزيد من التقدم وفقا لمبادئ اللارجعة وقابلية التحقق والشفافية. ويوفر العرض الذي قدمه الرئيس أوباما في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٣ في برلين، الداعي إلى إجراء تخفيضات عن طريق التفاوض مع روسيا ومواصلة الحد من الأسلحة النووية الاستراتيجية التي تم نشرها حتى الثلث، منظورا ضروريا في هذا السياق.

ونرى أن نزع السلاح النووي في سياق عملية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يحتاج إلى زخم إضافي. وتحت ألمانيا جميع الدول النووية والدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية على اتخاذ المزيد من الخطوات لتخفيض ترساناتها بصرف النظر عن حجمها أو نوعها أو موقعها، وكذلك على إعلان وقف اختياري لتطوير رؤوس حربية جديدة وأنواع جديدة من الأسلحة النووية، ورفع مستوى الأسلحة النووية الحالية، أو تحديد أغراض جديدة للأسلحة النووية. ويتعين على جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تكثف هذه العملية، كي يتسنى تمهيد الطريق لمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف في المستقبل.

ويجب أيضا أخذ النظريات الأمنية في الحسبان، القائلة إنه ما زال للأسلحة النووية دور تؤديه، شئنا أم أبينا. وترى ألمانيا أنه ينبغي، بل ويمكن الحد من هذا الدور تدريجيا كلما اقتربنا من تحقيق هدف الإزالة التامة لتلك الأسلحة. غير أن هذه العملية لا تتم في فراغ. ومن أجل الحد من خطر حدوث انفجار نووي، ينبغي لنا إذن أن نركز على الخطوات العملية، وأن نعمل بالتعاون مع الدول النووية والدول الحائزة للأسلحة النووية.

وبالإضافة إلى ذلك، تدعو ألمانيا إلى الالتزام بعدم الانتشار التزاما كاملا. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في هذا الصدد، ما زال يتعين بذل الكثير من الجهود. وترى ألمانيا أن البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإن كان بروتوكولا طوعيا، ينبغي أن يصبح معيار التحقق العالمي. فهو الأداة الوحيدة التي تتيح للوكالة التحقق من أنه لا يجري تنفيذ أنشطة غير معلنة.

ويشكل نهج وضع "أحجار الأساس" نهجا براغماتيا لنزع السلاح النووي، إذ يتيح اتخاذ خطوات متوازنة ومتزامنة على أساس متعدد الأطراف، أو محدود الأطراف، أو ثنائي، أو أحادي الجانب. وفي الماضي، أسهم هذا النهج، سواء على الصعيد الثنائي أو من جانب واحد، إلى تحقيق تخفيض كبير في مخزونات الأسلحة النووية على الصعيد العالمي، من مستوى بلغ ذروته في ثمانينات القرن الماضي. وأحجار الأساس القائمة على تعدد الأطراف موجودة بالفعل، وهي ذات أهمية حاسمة، ويُذكر منها على سبيل المثال نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومعاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية، ومعاهدة الفضاء الخارجي، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة قاع البحار، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، فضلا عن الآلية المتعددة الأطراف لنزع السلاح.

لكن ثمة حاجة إلى وضع المزيد من أحجار الأساس القائمة على تعدد الأطراف. ولذلك، تقترح ألمانيا مجددا، في إطار التزامها المستمر بتنفيذ خطة عمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، اتخاذ الإجراءات العملية التالية دعما لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

أولا وقبل كل شيء، معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية: تكتسي المفاوضات المتعلقة بوضع معاهدة غير تمييزية، يمكن التحقق منها، من أجل حظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى أهمية كبيرة، وينبغي أن تبدأ تلك المفاوضات في أقرب وقت ممكن. كما ينبغي أن تتناول جميع المسائل المتصلة بتحقيق غرضها. وفي انتظار التفاوض بشأن هذه المعاهدة وبدء نفاذها، لا بد لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية من الحفاظ على الوقف الاختياري لإنتاج المواد الانشطارية بهدف صنع الأسلحة النووية، أو الإعلان عن هذا الوقف الاختياري، وتحديد المواد الانشطارية التي لم تعد لازمة للأغراض العسكرية، ووضع ترتيبات ملزمة قانونا لغرض التحقق في إطار أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بهدف كفالة إزالة لا رجعة فيها لتلك المواد الانشطارية.

معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية: بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. في انتظار بدء نفاذ المعاهدة، لا بد لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية من الحفاظ على الوقف الاختياري لتجارب الأسلحة النووية، أو الإعلان عن الوقف الاختياري لهذه التجارب، وكذلك الامتناع عن استخدام تكنولوجيات الأسلحة النووية الجديدة أو القيام بأي عمل من شأنه أن يحبط أهداف تلك المعاهدة ومقاصدها. فالجبال غير متاح لإجراء تجارب نووية في القرن الحادي والعشرين. وتدعو ألمانيا جميع الدول التي لم تصدق بعد على المعاهدة إلى أن تفعل ذلك. إذ من الصعب أن نفهم لماذا ينبغي للدول التي هي في وضع يمكنها من التصديق على المعاهدة أن تنتظر الدول الأخرى لأخذ زمام هذه المبادرة.

ضمانات الأمن السلبية: استمرار التقيد التام لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بتعهداتها الملزمة المتعلقة بضمانات الأمن، أو بتمديد فترة تلك الضمانات إذا لم تفعل الدول

ذلك بعد. ونرى أنه من المستصوب التأكيد مجدداً على هذه الضمانات بطريقة لا لبس فيها على فترات زمنية منتظمة.

وينبغي إنشاء مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل على أساس الترتيبات التي يتم التوصل إليها بحرية بين دول المناطق المعنية. إذ يشكل ذلك خطوة مرحلية هامة نحو تحقيق الهدف النهائي، ألا وهو نزع السلاح الكامل. ونظراً لخطورة الوضع وطابعه الملح، نرى أن الشرق الأوسط لا يزال يُعتبر المنطقة ذات الأولوية لإنشاء مثل هذه المنطقة. غير أنه لا يمكن إحراز تقدم إلا إذا كانت دول المنطقة على استعداد للدخول في حوار، وبشريطة أخذ مصالح جميع الدول بعين الاعتبار.

وبشكل الحفاظ على بيئة فضائية آمنة خالية من الأخطار، واستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية على أساس عادل ومقبول بشكل متبادل، إحدى المهام الهامة الأخرى التي يتعين علينا النهوض بها. وتقضي المصلحة المشتركة لجميع الدول والشعوب بتعزيز سلامة وأمن الأنشطة المضطلع بها في الفضاء الخارجي، وتحقيق استقرارها على الأمد الطويل، وهو ما سيسهم في تعزيز التنمية والأمن لصالحنا جميعاً. ولذا يجدر الترويج أكثر لمفهوم الشفافية وتدابير بناء الثقة، بما في ذلك وضع مدونة قواعد سلوك دولية لأنشطة الفضاء الخارجي.

وتكتسي المناقشة المتعلقة بالآثار المترتبة على الحالة الإنسانية في حال وقوع انفجار نووي أهمية خاصة، ومن منظور تبادل الآراء مع المجتمع المدني أيضاً. وقد وُفّر المؤتمر المعقود في فيينا بعض الأفكار الهامة عن هذا الموضوع.

وعلى نحو ما أكدناه في فيينا: نفهم نفاذ الصبر المتزايد والشعور بالإحباط إزاء ما يُلمس من حالة جمود بشأن مسألة نزع السلاح النووي. ولكن هل توجد هناك أي بدائل واقعية للطريق الصعب المتمثل في إجراء المزيد من المفاوضات؟ وهل هناك طرق مختصرة للقضاء على الأسلحة النووية تماماً؟ من الناحية النظرية: نعم. ولكن من الناحيتين العملية والسياسية: لا. وهناك أسئلة، إن لم نقل شواغل، بشأن ما إذا كانت المحاولات الرامية إلى حظر الأسلحة النووية أو نزع صفة الشرعية عنها من دون التعاون مع الدول، بما في ذلك الدول الحائزة لها، محاولات كفيلة بأن تجعلنا أقرب حقاً إلى تحقيق الهدف النهائي بإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وهذا تحديداً هو جوهر حجتنا الداعية إلى اتخاذ إجراءات ملموسة وعملية، سعياً لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

الرئيس: أشكر سفير ألمانيا على العرض الذي قدمه. ونظراً إلى أن مناقشتنا هي مناقشة تحاورية، أود الآن إعطاء الكلمة إلى أي عضو أو مراقب يود الإدلاء بتعليقات أو طرح أسئلة بشأن العرض الألماني. لا أرى طلبات لأخذ الكلمة. لننتقل إذن إلى المتكلم التالي، السيد أوراييلي من أيرلندا. الكلمة لكم، سيدي.

السيد أورابلي (أيرلندا): السيد الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفدي الكلمة، اسمحوا لي بأن أهنئكم، بصفتكم زميلاً عضواً في ائتلاف البرنامج الجديد، على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وأن أؤكد لكم تعاوننا ودعمنا. وإن وفدي يود أيضاً أن يعرب عن تقديره لسفير ماليزيا السيد محمد على مهارته في توجيه عملية إعداد تقرير المؤتمر لعام ٢٠١٤ والقرار المتخذ في هذا الصدد في اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة. وإن وفدي يؤيد البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي في الجلسة العامة الأولى لعام ٢٠١٥. وأود كذلك أن أودّع سفيرة كندا السيدة غولبرغ وأن أشكرها على مساهمتها الهامة التي لم تقتصر على ميدان نزع السلاح، بل شملت أيضاً جميع مجالات عملها في جنيف.

لقد تكلم العديد من الوفود عن إنجازات هامة تحققت في ميدان نزع السلاح وتحديد الأسلحة في عام ٢٠١٤، ألا وهي بدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة، ومؤتمر مابوتو لاستعراض اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، وعمل المجتمع الدولي بكل عزم وتعاون لتدمير مخزون سورية من الأسلحة الكيميائية، وتحقيق انضمام سورية إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. وإن هذه التطورات قد أظهرت أمرين هما: ما يمكن تحقيقه عندما يتخذ المجتمع الدولي إجراءً مشتركاً، وأن المجتمع الدولي يبدو غير قادر على اتخاذ إجراء مشترك في هذا الحقل. وعلى نحو ما أفاد به الأمين العام للأمم المتحدة في الرسالة التي وجهها إلى المؤتمر في الأسبوع الماضي، فإن الحكومات ومنظمات المجتمع المدني تتطلع أكثر فأكثر إلى خارج المؤتمر لإحراز تقدم بشأن نزع السلاح.

وإن جدول الأعمال الذي اعتمدته هذا المؤتمر في الأسبوع الماضي هو جدول مستمر من عهد بعيد. وإن أول بندين هما "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي" و"منع الحرب النووية، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة". وإن وفدي يعتقد بأن سبب إدراج هذين البندين في جدول أعمال المؤتمر واضح تماماً. وكان السبب واضحاً تماماً منذ أن دعا القرار الأول للأمم المتحدة إلى القضاء على جميع الأسلحة النووية وجميع الأسلحة القابلة للتكيف لأغراض الدمار الشامل.

وتفادياً لخطر اندلاع حرب نووية، أدرج واضعو معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التزاماً في المادة السادسة يقضي بأن تواصل كل دولة من الدول الأطراف في المعاهدة إجراء المفاوضات بحسن نية بشأن التدابير الفعالة المتعلقة بوقف سباق التسلح النووي في موعد قريب ونزع السلاح النووي، وكذلك لإبرام معاهدة لنزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية صارمة وفعالة. وبعد مرور ما يقرب من ٤٥ عاماً على دخول المعاهدة حيز النفاذ، لا تزال هذه التدابير الفعالة غير مطبقة. وفي الواقع، إن المفاوضات بشأن هذه التدابير الفعالة لم تبدأ بعد.

وقدمت أيرلندا إلى الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار، بصفتها منسق ائتلاف البرنامج الجديد في ذلك الوقت، ورقة باسم الائتلاف بشأن المادة السادسة. وعرضنا أيضاً تلك الورقة على هذا المؤتمر أثناء المناقشات بشأن نزع السلاح

النووي التي نسقها سفير مصر السيد عبد الناصر؛ وقد عُمت الورقة فيما بعد بوصفها وثيقة رسمية من وثائق المؤتمر (CD/1986).

وكان هناك عدد من الأسباب وراء صياغة الورقة لدورة اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار للعام الماضي. وبالإضافة إلى حالة الجمود السائدة في مؤتمر نزع السلاح وعدم بذل جهود جادة للتغلب على هذا الوضع بحذاقة، أصبح هناك على ما يبدو وضع ثابت فيما يتعلق بالأسلحة النووية يُعدُّ احتمال تغييره ضئيلاً. وفي الوقت نفسه، بدأت تظهر في كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة، بناءً على المعلومات التي رُفعت عنها السرية، نتائج البحوث الأولية المتعلقة بالمخاطر القائمة والحوادث التي كادت أن تقع. وفي الوقت ذاته، كان معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح يُجري تحقيقاً في القدرة على الاستجابة الدولية في حالة حدوث تفجير للأسلحة النووية.

وفي الأحوال العادية، يمكن إدارة المخاطر تماماً مثلما يمكن معالجة الثغرات في القدرة على الاستجابة، ولكن هذه الأسلحة ليست بأسلحة عادية. ويبدو أن الآثار المترتبة على تفجير نووي، مقرونةً بمخاطر وقوع مثل هذا التفجير، فضلاً عن القيود التي ثبتت الآن في قدرتنا المحدودة على الاستجابة، تشير كلها إلى واجب العناية الملحق على عاتق جميع الحكومات تجاه رفاه مواطنينا وصحتهم. وهذه المجموعة المقلقة من العوامل أدت إلى توليد الزخم اللازم لتقديم ورقة تهدف إلى إجراء مناقشات بشأن التدابير الفعالة المطلوب اتخاذها بموجب المادة السادسة.

وورقة العمل التي قُدمت تعرض بإيجاز سلسلة المحاولات الفاشلة لإجراء مفاوضات متعددة الأطراف بشأن إطار لنزع السلاح النووي: بدءاً بمؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتمديدتها، مروراً بـ "الخطوات العملية الثلاث عشرة" المتعلقة بالجهود المنتظمة الرامية إلى تنفيذ المادة السادسة، وانتهاءً بخطة العمل لعام ٢٠١٠.

وتستعرض الورقة بإيجاز المبادرة الإنسانية المتخذة منذ مؤتمر استعراض عام ٢٠١٠ لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه، وتستنتج أن هناك حاجة إلى التزام متعدد الأطراف وملزم قانوناً لتنفيذها. وتحدد الورقة بعد ذلك العناصر الأساسية لأي صك يضع تدابير فعالة من هذا القبيل.

وباختصار، فإن الغرض من ورقة العمل التي قدمها ائتلاف البرنامج الجديد هو حث دورة استعراض المعاهدة على إجراء مناقشة جدية للعناصر المكونة الأساسية اللازمة لتنفيذ المادة السادسة. وعلى إثر تحديد هذه العناصر، كانت المرحلة التالية من إعداد الورقة هي اختبار العناصر على ضوء أربعة خيارات مختلفة قُدمت باعتبارها صكوكاً محتملة، وهي: اتفاقية شاملة للأسلحة النووية، كما حددتها كوستاريكا هذا الصباح، ومعاهدة لحظر الأسلحة النووية، وترتيب إداري، وآخر مختلط.

ومن المهم التأكيد بأن الورقة لا تفرض فرضاً أي منتدى لإجراء المناقشة الشاملة التي تسعى لإجرائها، ولا تحاول أن تحدد مسبقاً أية نتائج تنبثق عنها.

وإن أيرلندا تعتقد منذ وقت طويل أن الحوارات والمداولات بشأن نزع السلاح النووي قد طغت عليها المفاهيم الضيقة المتمحورة حول أمن الدولة عوضاً عن التركيز على الآثار الأوسع نطاقاً على البشرية التي ستنتج عن عدم بذل ما يكفي من الجهود لتخليص العالم من الأسلحة النووية. وإن المؤتمرات الدولية الثلاثة المعنية بالآثار الإنسانية الناجمة عن الأسلحة النووية قد سعت إلى معالجة مسائل ذات نطاق أوسع، وإننا نهنئ بحرارة حكومات النرويج والمكسيك والنمسا على تنظيم هذه المؤتمرات.

لقد كان من المفيد على وجه الخصوص أن نستمتع صباح هذا اليوم إلى المدير كمنت الذي تحدث عن المؤتمر الهام والناجح للغاية الذي عُقد في فيينا الشهر الماضي. وكان ما يقرب من ١٦٠ دولة، أي الأغلبية العظمى لحكومات العالم، ممثلة فيه، وقدّم فيه الناجون من هيروشيما وناغازاكي أدلة دامغة، كما قُدمت أدلة ماثلة أخرى عن التجارب النووية، وهذا يبيّن أن الآثار المدمرة التي أحدثتها الأسلحة النووية هي في واقع الأمر أسوأ بكثير مما كنا نعتقد في السابق، بل يبين أيضاً أن خطر تفجير السلاح النووي هو أكبر مما كنا نعتقد في السابق. والأدلة التي قُدمت بطريقة مقنعة للغاية في فيينا ستشكل بالتأكيد مصدراً يسترشد به وفدي أثناء عمله مع الآخرين سواء في هذا المحفل أو في محافل أخرى، ونحن على ثقة تامة كذلك من أن تلك الأدلة ستسهم في النهوض بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فيما نسعى إلى الوفاء بوعدها المتمثل في تحقيق السلامة والأمن لعالم خال من الأسلحة النووية.

الرئيس: أشكر ممثل أيرلندا على العرض الذي قدمه بشأن التنفيذ الفعال للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. والآن، ومع أن مؤتمر نزع السلاح ليس بهيئة فرعية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، على نحو ما قال سفير الهند عن حق هذا الصباح، فإن الالتزامات الواردة في المادة السادسة تشكل جزءاً لا يتجزأ من ولاية المؤتمر. وأود الآن، مرة أخرى، أن أفتح باب التعليقات والأسئلة بشأن العرض المقدم من أيرلندا. لا أرى أي طلب في هذا الصدد. دعونا إذن ننتقل إلى المتكلم الأخير في الجزء المتعلق بالحوار التفاعلي من جلسة اليوم، وهو السيد مالوف من الاتحاد الروسي. لكم الكلمة، سيدي.

السيد مالوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): السيد الرئيس، إن موقف الوفد الروسي هو أن تحتفظ بمؤتمر نزع السلاح باعتباره الآلية الوحيدة المتعددة الأطراف للتفاوض في ميدان نزع السلاح، لما لهذا المؤتمر من تاريخ عريق في العمل وإمكانات تخصصية فريدة. وبطبيعة الحال، يرى وفدنا، مثل وفود عديدة، أن حالة الجمود المتواصلة التي تشهدها مفاوضات هذا المحفل غير مقبولة. وفي هذه الحالة غير المرضية، نرى أن فكرة سحب بنود من جدول أعمال المؤتمر وتناولها في محافل بديلة هي إساءة شديدة للمؤتمر. وقد دلّت التجربة على أنه لا يمكن الاتفاق على نُهج كهذه إلا إذا دعا إليها ناد مقصور على فئة مختارة، يقوم على التحيز ويعجز

عن النهوض بميزة العالمية. وإننا نعتزم مواصلة إسناد موقفنا إلى الفكرة القائلة بأن الاتفاقات العالمية لا يمكن تحقيقها إلا على أساس التوافق في الآراء والقاسم المشترك بين المصالح الأمنية الوطنية الحيوية لجميع الدول. ونرى الانتقادات التي كثيراً ما توجه ضد المؤتمر، ومن ثم ضدكم وضدنا أيضاً، بمثابة دعوة إلى العمل.

ونحن واثقون من أن التوافق في الآراء ليس ممكناً فحسب، بل يمكن تحقيقه في الواقع إذا أبدينا جميعاً الإرادة السياسية الكافية، وعملنا عملاً دؤوباً للتغلب على الخلافات الناتجة عن الاختلافات في الأولويات التي حددتها دولنا. وبطبيعة الحال، فإن المهمة التي ينبغي لنا تأديتها أولاً وقبل كل شيء هي الاتفاق على برنامج عمل للمؤتمر. ونأمل أن تساعد اقتراحاتكم، سيدي الرئيس، على إيجاد حل توافقي.

ومصلحتنا تكمن في بدء العمل الموضوعي في أقرب وقت ممكن وفي بدء مرحلة التفاوض. ونعتقد أن العمل الفعلي والموضوعي في إطار البند ٣ من جدول الأعمال، المعنون "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي"، يوفر لنا أساساً جيداً. وإن هذا الأمر يتعلق بصورة ملموسة بمشروع المعاهدة الروسية-الصينية بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، على نحو ما جرى استكماله بالمقترحات والتعليقات التي وردت من عدد كبير من الدول.

ونرى أن للمبادرة الروسية - الصينية ميزة هي أنها تتعلق بنزع السلاح لغرض وقائي، أو بمنع ظهور ساحة أخرى محتملة للمواجهات المسلحة. وعلاوة على ذلك، نعتقد أن وضع ضمانات قانونية دولية لعدم نشر أسلحة في الفضاء الخارجي سيعزز الاستقرار الاستراتيجي ويساعد في تهيئة الظروف اللازمة لاتخاذ المزيد من الخطوات نحو نزع السلاح النووي على نحو حقيقي، وهو الموضوع الذي أمضينا اليوم الكثير من الوقت في مناقشته. وإن هذه الخطوة تتفق أيضاً على أتم وجه مع متطلبات المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي ترتبط ارتباطاً عضوياً بالسياق العام "لنزع السلاح العام والكامل" الذي تتناوله تلك المادة.

وإننا نعتقد أن الصلة القائمة بين مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي والأحداث الجارية تزداد قوة كل يوم ولا يمكن إنكارها. وإن ظهور فئة جديدة تماماً من الأسلحة، وفي هذه الحالة الأسلحة الفضائية، يمكن أن يقوّض جدياً نظام الأمن العالمي، إن لم يدمره تدميراً تاماً. ولا نجد مصلحة مشتركة في تفادي سيناريو مشؤوم من هذا القبيل فحسب، بل نرى أيضاً، إلى حد ما، واجباً ملقى على عاتق جميع المشاركين في هذا المؤتمر. وإلا، فيجب أن نُعدّ أنفسنا لكي نواجه الآن، في الفضاء أيضاً، مشاكل تحمل الطابع المعقد ذاته الذي تحمله المشاكل التي واجهتنا في تخفيض الأسلحة النووية والحد منها. ويصادف هذا العام الذكرى السنوية السبعين لاستخدام الولايات المتحدة المساوي للأسلحة النووية ضد مدينتي هيروشيما وناغازاكي اليابانيتين.

ولا نعتقد، بل ولا ينبغي لنا أن نعتقد أن شركاءنا الصينيين، بوصفهم مشاركين في تقديم مشروع المعاهدة بشأن منع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، يدعون أن مشروعنا المشترك هو حقيقة مطلقة. ونحن نعتبره وثيقة قابلة للتعديل، مفتوحة الباب للتحسين ولإدراج المدخلات البناءة فيها من الوفود الأخرى. ونعتقد أن الوقت قد حان للانتقال من التعليقات العامة إلى مقترحات محددة، ومن التعليقات الانتقادية التي تخلو من الاتساق والتماسك إلى العمل الموضوعي بشأن النص. وفي الوقت نفسه، وباعتبارنا أشخاصاً واقعيين، ندرك أن تحقيق حظر ملزم قانوناً على وضع أسلحة في الفضاء الخارجي سيستغرق بطبيعة الحال وقتاً. ونعتقد أن الالتزام السياسي بعدم المبادرة إلى نشر أسلحة في الفضاء الخارجي يمكن أن يسد الفراغ القانوني خلال هذه الفترة. وتحقيق عالمية وعوامة هذا الالتزام قد ينشئ شبكة أمان موثوقة ويسهل صون الفضاء باعتباره مكاناً حالياً من النزاع.

ونود، في هذا الصدد، أن نخطط علماً بالتعليقات التي أبدتها الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي - مون، بشأن نظر الجمعية العامة في هذه المبادرة المتعلقة بعدم المبادرة بنشر أسلحة في الفضاء الخارجي، وهي في الواقع مبادرة متخذة خارج إطار مؤتمراتنا. وأكد الأمين العام أساساً ما قلناه في الماضي، بأن المؤتمر هو المكان المناسب لمناقشة هذه المبادرة الرامية إلى نزع السلاح. وينبغي القول بأننا لا ننوي الاقتصار حصراً على موضوع منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، مع أننا نعتبر أن مشروع المعاهدة جاهز تماماً للتفاوض.

وإننا أيضاً على استعداد للمشاركة في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، ونرغب في المشاركة في صياغة صك ملزم قانوناً بشأن ضمانات الأمن السلبية.

السيد الرئيس، لقد أوكلت إليكم المسؤولية الرفيعة لتحديد التوجه العام لدورة عام ٢٠١٥. وسمحوا لي مرة أخرى بأن أؤكد لكم إرادتنا الحقيقية للمشاركة في التعاون البناء. ومجددنا أمل صادق بأن يتحقق، خلال الدورة التي تبدأ الآن، ما نتشجع به جميعاً ألا وهو النجاح في استئناف العمل الموضوعي للمؤتمر من أجل تعزيز السلام والأمن الدوليين على نحو حقيقي.

الرئيس: أشكر ممثل الاتحاد الروسي على العرض الذي قدمه، وأود الآن أن أفتح باب التعليقات والأسئلة بشأن العرض الروسي. أرى أن ممثل الصين يود أخذ الكلمة.

السيد شين جيان (الصين) (تكلم بالصينية): أشكركم، السيد الرئيس، وأشكر أيضاً ممثل الاتحاد الروسي على مداخلته. فلطالما كان منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي إحدى الأولويات العليا للوفد الصيني في مؤتمر نزع السلاح. وأود أن أنتهز هذه الفرصة للتحدث بإيجاز عن بعض النقاط المتعلقة بهذه المسألة.

فضمان استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، ومنع تسليح الفضاء الخارجي، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي مسائل تصبّ في المصلحة المشتركة لجميع الدول. وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة على مدى أكثر من ٣٠ عاماً قرارات بأغلبية عظمى تدعو إلى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وتطلب إلى المؤتمر التفاوض على معاهدة لتحديد الأسلحة في الفضاء الخارجي. وهذا يعكس بوضوح معارضة المجتمع الدولي لتسليح الفضاء الخارجي وتوافق آراء أعضائه بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وتعمل الصين بنشاط على صون السلم والأمن في الفضاء الخارجي. وفي حزيران/يونيه الماضي، في ضوء التطورات الجارية في حالة الفضاء الأمنية، والتعليقات والاقتراحات الواردة من مختلف الأطراف، عمّم الاتحاد الروسي والصين نسخة محدثة لمشروع المعاهدة بشأن منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي الذي اشتركا في تقديمه في عام ٢٠٠٨. ولا يزال هذا المشروع الجديد مفتوحاً للنقاش، ونرحب بمزيد من الاقتراحات التي ستمكننا سوياً من تحسينه. ونأمل أن يباشر المؤتمر المفاوضات بشأن المعاهدة في أقرب وقت ممكن على هذا الأساس. ونثني على الرئيس لأنه راعى الاقتراحات ذات الصلة في إطار مشروع برنامج العمل الذي وُزع يوم أمس.

وأخيراً، تؤيد الصين الجهود الرامية إلى التوصل إلى برنامج عمل شامل ومتوازن ومقبول لدى جميع الأعضاء، وبدء العمل الموضوعي بشأن قضايا مثل نزع السلاح النووي، والضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

الرئيس: أشكر ممثل الصين. وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل بيلاروس.

السيد غرينيفيتش (بيلاروس): السيد الرئيس، أعذر لإكثاري من الكلام اليوم، لكن عملاً بنصيححتكم، أحاول أن أدمع التفاعل في محفلنا. وأود الآن أن أتكلّم باللغة الروسية. (تكلم بالروسية)

السيد الرئيس، عندما طرحتم بالأمس مشروع برنامج عملكم، قلّتم بعض الكلمات الحكيمة إذ ذكرتم أنه لا يمكن الاعتراض على درجة جهوزية مسألة ما إلا أثناء المفاوضات نفسها، وتحديدًا في نهاية عملية التفاوض. وفيما يتعلق بهذه النقطة بالذات، يرى وفد بلدي أن إبرام معاهدة بشأن منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي مسألة مستصوبة جداً في هذه المرحلة، لأنها أقل احتمالاً لإثارة المشاكل من مناقشة معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وموقفنا إزاء المشروع الذي اقترحه الاتحاد الروسي والصين بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي معروف جيداً. فنحن نؤيد النص المحدث، ونعتقد أن مشروع المعاهدة يشكل أساساً جيداً للمفاوضات. ونرى أننا إذا كنا قادرين على الشروع في مفاوضات من هذا القبيل في إطار أعمال المؤتمر، فما من شك في أن عملية التوصل إلى اتفاق بهذا الشأن ستمضي

قدماً بسرعة أكبر بكثير مقارنةً بالخوض في الشؤون الأخرى. لكن ذلك يتوقف أساساً على الإرادة السياسية للدول الأخرى.

ونود أيضاً أن نعلن مرة أخرى أننا أيدنا مشروع القرار المتعلق بالوقف الاختياري للبدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي.

الرئيس: أشكر ممثل بيلاروس، وأؤكد أنه لا توجد حاجة إلى الاعتذار، بل على العكس، تشكل مشاركتكم اليوم إسهاماً كبيراً في الحوار التفاعلي. وأرى أن ممثل كازاخستان يود أخذ الكلمة. سيدي، الكلمة لكم.

السيد أوماروف (كازاخستان) (تكلم بالروسية): إنها المرة الأولى التي أتكلم فيها ليس فقط خلال هذه الدورة، إنما أيضاً في مؤتمر نزع السلاح بصورة عامة. وأود أن أقول، بوصفي من المشاركين الجدد، إنه إذا اعتمدنا برنامج العمل غداً، كما نأمل وكما تأمل عاصمتنا، أعتقد أنه سيكون لدينا بالفعل مشروعاً معداً للبند ٣ من جدول الأعمال. وقد وضع وفد الاتحاد الروسي والصين مشروع معاهدة، ويسعدنا أن نبدأ على الفور ليس بالمناقشات فحسب، بل بالتفاوض أيضاً بشأن تلك المعاهدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مشروع المعاهدة النموذجية بشأن الأسلحة النووية المقدم من وفد كوستاريكا يمكن أن يُعتبر، هو الآخر، مشروعاً للبند ١ و ٢ من جدول الأعمال.

ولدينا، أو بالأحرى ستكون لدينا، بحلول نهاية آذار/مارس، استنتاجات فريق الخبراء الحكوميين بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، التي قد تشكل، بل تشكل في واقع الأمر، أساساً للمفاوضات بشأن مسألة المواد الانشطارية. ولذلك فإننا وعدد من الوفود الأخرى، على حد علمي، لا نرى أي عائق في وجه اعتماد برنامج العمل يوم غد وتعميم الوثائق الحالية التي أعدها عدد من الوفود.

الرئيس: أشكر ممثل كازاخستان وأرحب به متكلماً في المؤتمر بصورة منتظمة. هل من طلبات أخرى لأخذ الكلمة؟ أرى أن سفير البرازيل يود أن يأخذ الكلمة.

السيد موتا بينتو كويلهو (البرازيل): أحذو حذو بيلاروس في القول إنني ربما أكثر من الكلام، ولكنني أعتقد أن هذه هي الغاية من جلستنا اليوم، إلى حد ما، لنتمكن من الخوض في نقاش أقل تأملاً وأكثر نشاطاً. وفي هذا السياق، أود أن أشير مرة أخرى، في إطار النظر في الاقتراح المقدم من روسيا والصين الذي ندعمه بالمناسبة، ونؤيده تأييداً كاملاً، إلى مسألة المنطق التي ناقشناها هذا الصباح فيما يتعلق بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ويمكننا أن نقبل فكرة أن معاهدة من هذا القبيل ستقوم على أساس منطقيين اثنين: أحدهما هو أنه ينبغي أن تسبق المعاهدة التطور الطبيعي لمناقشات نزع السلاح المتعلقة بوضع اتفاقية أو معاهدة شاملة بشأن نزع السلاح النووي؛ والآخر ربما ينطبق على مناقشة الغد بشأن مسألة برنامج العمل، وهو أنه يمكننا أيضاً أن ننظر إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية على أنها خطوة منطقية

تلي ولا تسبق اعتماد اتفاقية مكتملة بشأن نزع السلاح النووي، أو التفاوض بشأنها، نظراً إلى أنها تشكّل أحد العناصر التي ينبغي مراعاتها بالضرورة كلما أجرينا تفاوضاً بشأن اتفاقية شاملة. فمن الناحية المنطقية، إذا نظرنا إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية على هذا النحو، يمكن أن نراها على أنها إطار خالٍ من أي مضمون بمعنى أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تملك المواد بالفعل والدول غير الحائزة للأسلحة النووية لا تملكها. فما هو إذن الغرض من هذه المعاهدة؟

ونستطيع أن ننظر إلى المعاهدة على أنها محصلة مفاوضات كاملة بشأن اتفاقية لنزع السلاح النووي في شكل بند من البنود. لذلك سأعود من جديد إلى هذا الاقتراح غداً. ولكن في الوقت نفسه، إذا نظرنا إلى مسألة الفضاء الخارجي، نرى أن المنطق نفسه ينطبق. ونستطيع أن نبدأ بالتفاوض من الآن. فمؤتمر نزع السلاح قد نضج لدرجة أصبح بإمكانه تناول اقتراح وإجراء مفاوضات بشأنه، والبحث بصورة إيجابية والتفاوض بشأن اتفاقية أو معاهدة أو صكّ متعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي بالطريقة التي اقترحتها روسيا والصين هنا. ونحن لا نرى سبباً يحول دون القيام بذلك على الفور. وفي هذا السياق، اقترحنا عليكم، ونحن سنصّر على اقتراحنا، بأنه متى اعتمدنا برنامج العمل سنتمكن من مناقشة احتمال وجود هئتين فرعيتين: إحداهما معنية بمعالجة مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي والاقتراحات الممكنة الأخرى، مثل هذا الاقتراح، والاقتراح المتعلق بنزع السلاح النووي، وهو ما سيشمل بالضرورة كامل مسألة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

الرئيس: أشكر سفير البرازيل على ملاحظاته. وكما قلتُ بالأمس، ينبغي اعتبار الاقتراح الصيني - الروسي المتعلق بالفضاء الخارجي على أنه أحد الأسس لإجراء أي مفاوضات، وينبغي أن يكون الأمر كذلك بالنسبة إلى أي اقتراح سابق أو حاضر أو مقبل، إذا اعتمدنا برنامج العمل غداً. ومع ذلك، فإنني أدرك تماماً أن هذا المقترح يشكل إسهاماً رئيسياً، ونحن، بصفتنا الوطنية، نقدر أهميته تماماً.

لقد أثرت مسألة أخرى أوسع نطاقاً، لأن ما سمعناه على مدى هذا اليوم، وما نسمعه منذ سنوات عديدة، هو أن مختلف الأعضاء لهم أولويات مختلفة اختلافاً واضحاً. وقد ذكر البعض بالتحديد أولوية من الأولويات؛ والبعض أصرّ على تسلسل معين. ولكن في النهاية، ما أعريتكم عنه خلال هذا اليوم هو أن بعضكم لديه عدد من الأولويات والبعض الآخر لديه أولويات مختلفة.

وفي هذا السياق، صُمِّم مشروع برنامج العمل المقدم بالأمس ليكون الحل التوفيق النهائي، وهو أنكم توافقون على الشروع في مفاوضات بشأن بند من جدول الأعمال لا يشكل أولوية بالنسبة لكم، مقابل التفاوض بشأن بند مدرج في جدول الأعمال يشكل إحدى أولوياتكم. وهذا هو أسلوب الأخذ والعطاء الأساسي. هذه هي الدبلوماسية. تشاركون في مسألة لا تثير حماسكم بوجه خاص، مسألة ليست من أولوياتكم ولا ينبغي أن تحتل الدرجة الأولى في سلم اهتماماتكم، مقابل التمكن من التفاوض بشأن المسألة التي تهتمكم تحديداً.

وهذا ما يشكل إزاً حلاً بدلاً لما كنا نقوم به على مدى سنوات عديدة، أي منع الشروع في أيّ مفاوضات لأن البند الذي يعيننا في جدول الأعمال لا يأتي في طليعة برنامج الطرف الآخر. ولذا فإن النهج المقترح هو نقيض ذلك. ولكن ينبغي أن نناقش هذا الأمر غداً عندما نتناول مشروع برنامج العمل.

هل يودّ أي عضو أو مراقب آخر أن يأخذ الكلمة؟ لا أرى أحداً. وبذلك، نكون قد اختتمنا الجزء المخصص للحوار التفاعلي من جلستنا العامة اليوم. أود أن أشكر جميع المتكلمين وكلّ من كانت له مداخلة، ولا سيما أولئك الذين أخذوا الكلمة أكثر من مرة. لقد كان حوارنا حواراً تفاعلياً شيقاً جداً وأتاح لنا تبادل الآراء وتدوينها، في هذه الجلسة العامة، فيما يتعلق بمسائل قد تسهم في بدء المفاوضات بشأن أي بند من البنود الموضوعية المدرجة في جدول أعمال المؤتمر. إذ أن التمهيد لعقد مفاوضات يقتضي إجراء حوار، لا سلسلة من المونولوجات، وهذا ما حصل اليوم، وأنا في غاية الامتنان لكم على ذلك.

الآن، ونحن بصدد اختتام الحوار، طلب وفد فنلندا أخذ الكلمة من أجل الإدلاء ببيان عام. الكلمة لكم سيدي.

السيد يارفياهو (فنلندا): أعذر عن إبقاء الجميع لبضع دقائق إضافية. أولاً اسمحوا لي بأن أهنئكم، السيد السفير، على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح والطريقة التي تديرون بها أعمالنا هنا. وستحظون بالطبع بالدعم الكامل من وفد بلدي.

وتؤيد فنلندا تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي في وقت سابق في هذا المؤتمر. وفي الأسبوع الماضي، سمعنا مرة أخرى رسالة الأمين العام بان كي - مون التي يحثنا فيها على تنفيذ ولايتنا بالتفاوض على وضع معاهدات. وفي الواقع، هذه مسؤوليتنا، ليس إزاء أنفسنا فحسب بل إزاء المجتمع الدولي بأسره. وهدفنا هو تعزيز الأمن للجميع. ولذلك، ينبغي لنا أن نبحث في جميع السبل التي يمكن أن تؤدي إلى القيام بعمل موضوعي هنا في المؤتمر. وقد استفدنا من هذا المؤتمر في الماضي، ونعتقد أننا نستطيع الاستفادة منه في المستقبل كذلك. وينبغي لنا إصلاح المؤتمر ليصبح محفلاً حديثاً للتفاوض، فيستجيب لاحتياجاتنا في الوقت الحالي. وينبغي أن ننظر في التعديلات الممكنة إدخالها على النظام الداخلي، وتوسيع نطاق عضوية المؤتمر وجدول أعماله، وتعزيز دور المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية في عملنا.

ونشكر الأمين العام للمؤتمر بالنيابة، السيد مولر، على كل ما يبذله من جهود، وبخاصة فيما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح/منتدى المجتمع المدني. وقد حان الوقت لتعزيز عمل المؤتمر من خلال المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية.

السيد الرئيس، نشكركم على الاقتراح المبتكر والجريء الذي قدّمتموه فيما يتعلق ببرنامج عمل المؤتمر. ونحن بصدد دراسته بعناية. وأولويتنا هي وضع برنامج عمل مع ولاية من أجل إجراء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ونلاحظ بارتياح أن

اقترحكم قد راعى هذه المسألة. وكان من دواعي سرورنا أن نسهم، عن طريق خبير، في عمل فريق الخبراء الحكوميين بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ونعتقد أن عمل الفريق قد أحرز تقدماً جيداً وأنه سيسهم في الوقت المناسب في عملنا هنا في المؤتمر. وندين بشكر كبير إلى السفارة غولبرغ على قيادتها في هذا الصدد. ونحن على استعداد، إذا كان ذلك مفيداً، للنظر في إجراء مزيد من المناقشات بصيغ مختلفة، بسبل منها فريق عامل غير رسمي أو جدول زمني للأنشطة. بيد أن المناقشات، مهما كانت مثمرة، لا يمكن أن تحل محل ولايتنا الحقيقية بإجراء مفاوضات.

ونود أن نشي على النمسا لتحضيرها المؤتمر تحضيراً جيداً واستضافتها له في كانون الأول/ديسمبر. ونشكر السفير كمنت على التقرير الذي قدمه اليوم. ونحن نرى أن المؤتمر أتاح تبادلًا مفيدًا للمعلومات بشأن العواقب المأساوية للأسلحة النووية، وشكّل استئنافاً مثمرًا للمؤتمرين السابقين اللذين عُقدا في أوسلو ونياريت. وشرنا أيضاً بمشاركة الزملاء من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في هذا المؤتمر. ونأمل أن يراعي مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هذه النتائج.

السيد الرئيس، نحن على استعداد لدعم جهودكم في إيجاد طريقة للمضي قدماً بأعمال مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس: أشكر ممثل فنلندا على بيانه. وبهذا نختتم أعمالنا لهذا اليوم. وكما أعلن من قبل، تُعقد الجلسة العامة المقبلة لمؤتمر نزع السلاح غداً، في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، الساعة ١٠:٠٠، حيث أعتزم اتخاذ إجراء بشأن مشروع برنامج العمل المقدم بالأمس. ورفعت الجلسة عند الساعة ١٦/٠٠.